

شرح الزركشي على مختصر الخرقي

@ 113 @ والترمذي وصحه وقال مثنى : سئل أحمد عن أجود الأحاديث في المسح فقال : حديث

شريح ابن هانئ ، وخزيمة بن ثابت ، وعوف بن مالك ؛ وقال في رواية الأثرم : هو صحيح مرفوع ؟ قال : نعم . وقول الخرقي : للمسافر . أي المسافر سفرا يبيح القصر لأنه الذي تتعلق [به] الرخص ، أما المسافر في معصية فكالمقيم ، يسمح يوما وليلة ، على أصح الوجهين ، إلغاء للسفر ، وقيل : لا يسمح أصلاً عقوبة له . وإِعلم . .

قال : فإن خلع قبل ذلك أعاد الوضوء . .

ش : يعني قبل اليوم واليلة ، بعد (المسح) ، أو قبل الثلاثة أيام ، وهذا أشهر

الروايتين ، وعليها العمل ، (والثانية) : يجزئه غسل قدميه . .

275 وقد روى (ذلك) البيهقي في سننه عن أبي بكر ، ورجل من أصحاب النبي ، وقد تأول خلال هذه الرواية ، وخالفه العامة ، وبنوها على أن الطهارة تتبع ، وأنه يجوز تفريقها كالغسل ، وإذاً [أن] نقول : الحدث لم يرتفع عن الرجلين ، فيغسلان بحكم الحدث السابق ، أو نقول : ارتفع وعاد إليهما فقط ، أما المذهب فهو مبني عند ابن الزاغوني ، وأبي محمد على المذهب في اشتراط الموالاة ، وبنوا عليه أن الخلع إذا كان عقب المسح كفاه غسل رجليه ، وارتفع الخلاف ، وهو مفرع على أن طهارة المسح لا ترفع الحدث ، وإنما تبيح الصلاة كالتييم ، فإذا ظهرت الرجلان طهر حكم الحدث السابق ، وقد وقع ذلك أيضاً للقاضي في التعليق ، في توقيت المسح ، مصرحاً بأن طهارة المسح ترفع الحدث إلا عن الرجلين ، وبناه أبو البركات على شيئين (أحدهما) : أن المسح يرفع حدث الرجلين رفعاً مؤقتاً ، وقد نص أحمد على ذلك في رواية أبي داود ، وقاله القاضي في التعليق في هذه المسألة ، وصاحب التلخيص فيه ، (والثاني) : أن الحدث لا يتبع ، وقد صرح بذلك القاضي أيضاً وغيره ، وإذاً خلع عاد الحدث إلى الرجلين ، فيسري إلى بقية الأعضاء ، وعلى هذا يستأنف وإن قرب الزمن ، كما هو ظاهر كلام أحمد ، لإطلاقه القول بالاستئناف ، بل قيل : إنه منصوصه ، وقد قال القاضي : لو سلمنا أن المسح لا يرفع الحدث عن الرجلين لا يضر ، لأن نزعهما أبطل حكم المسح في الرجلين ، وأوجب غسلهما ، فيجب بطلانها في جميع الأعضاء ، لأنها لا تتبع ، وحاصل هذا البناء على شيء واحد اه وهكذا الخلاف في انقضاء المدة وهو على طهارة . .

وقوله : خلع . يشمل الخفين أو أحدهما ، وهو كذلك ، ويخرج منه ما إذا انكشطت طهارة الخف ، وبقيت بطانته ، فإنه ليس كالخلع على المذهب ، وقيل : بلى . وحكم ظهور بعض القدم حكم ظهور جميعه ، أما إن خرج القدم إلى الساق فعنه وهو المشهور أنه كالخلع ، وعنه

ويحتمله كلام الخرقى لترتيبه الحكم على الخلع : لا أثر لذلك ، (فعلى الأول) وهو المذهب
إن خرج بعض القدم إلى الساق فروايتان ، أصحهما أنه كما لو خرج القدم جميعه ، هذا نقل
القاضي في التعليق ، وأبي الخطاب ،